مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

التعليلُ النَّحويّ في المَبْني مِن الأفعَالِ في شَرحِ كَافيةِ ابنِ الحاجبِ ليَعْقوبَ بنِ أحمَد بِن حَاجي عَوَض (ت845هـ)

حيدر حمود عبد الأمير
أ . د سلام موجد خلخال

معلومات الورقة البحثية

تاريخ الاستلام 2025 /3/4
تاريخ القبول 2025/5/5
تاريخ النشر 2025/7/24

الكلمات الرئيسية:

التعليل النحوي، كتاب شرح الكافية، ابن حاجب

المستخلص باللغة العربية:

إنّ ظاهرة التعليل سمة بارزة في الدرس النحوي، ومَعلمٌ مُهمٌ من معالم منهجه، وله أهميّة في بيان القواعد والأقيسة، فقد أستند علماء اللغة والنحو في أحكامهم ومسائلهم إلى التعليل، فمن النحويين من انشغل بالعلّة أكثر من انشغاله بالنحو نفسه، وصارت رياضة ذهنيّة يتبارون فيها علماء اللغة والنحو، وجاء كتاب شرح الكافية لابن حاجي عوض زاخرًا بالتعليلات النحويّة؛ إذ هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على هذا الإرث المهم ، وإبرازهذا الجانب منه، مُتّخذًا باب المبني من الأفعال موضوع البحث .

doi: xx.xxxx

المقدمة

الحمدُ لله كما يستحقه حمدًا كثيرًا على هدايته إذ جعلنا ممّن يسلكون طريق العلم والمعرفة، وأزال بكرمه وفضله الظُلمةً عن أعيننا بما وهبنا وأعطانا من نعمة العقل والتفكر، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وآله وصحبه أجمعين .

إنّ التعليل سمة بارزة في الدرس النحوي، ومعلمٌ مُهمٌ من معالم منهجه، وله أهميّة في بيان القواعد والأقيسة، فقد أستند علماء اللغة والنحو في أحكامهم ومسائلهم إلى التعليل، وهذه الأحكام لابدّ لها من قياس واستقراء، فالقياس هو"حمل الفرع على الأصل لعلّة جامعة بينهما بإعطاء المقيس حكم المقيس عليه"( )، والعلّة هي الركن الأساس من أركان القياس في استنباط الحكم النحوي وبيانه، فلا يتحقق القياس إلّا بها، وكتاب شرح الكافية لابن حاجي عوض من الكتب التي اهتمّ بها مؤلِفُوها بالتعليلات النحوية، وقد استند فيه إلى الصناعة النحوية المستمّدة من المدرسة البصرية .

وقد تكوّن البحث من مقدمة، وتمهيد، وتعليلات الشارح في باب المبني من الأفعال ،وقد ضمّ التمهيد تعريفًا للتعليل لغة واصطلاحًا، كما ضمّ بيانا لمنهج ابن حاجي عوض في كتابه، ثم الدخول في صلب البحث الذي تناول تعليلات الشارح في باب المبني من الأفعال ،تعقب هذه التعليلات خاتمة البحث ونتائجه ، وتناول البحث أبرز التعليلات النّحويّة التي هي ((تعليل بناء الفعل الماضي على الحركة واختصاصه بالفتح))، و((تعليل تعليل عدم جواز دخول (الفاء)على الفعل الماضي في جملة الجزاء من غير (قد))) .

التمهيد

التعليل لغة هو:"سقيٌ بعد سقي، وجَنْيُ الثمرة مرّة بعد أخرى"[1]، ويراد به الاستمرار والمداومة، أمّا في الاصطلاح هو:"تَقْرِير ثُبُوت الْمُؤثر لإِثْبَات الْأَثر"[2]، بمعنى: "أَن يُرِيد الْمُتَكَلّم ذكر حُكم وَاقع أَو متوقع فَيقدم قبل

ذكره عِلّة وُقُوعه، لكَون رُتْبَة الْعلَّة مُتَقَدّمَة على الْمَعْلُول كَقَوْلِه تَعَالَى:﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[3] ، فَسبق الْكتاب من الله عِلّة النجَاة من الْعَذَاب"[4]، فالعلّة هي سبق الكتاب من الله عز وجل في النجاة من العذاب، وتتجلى الفائدة من التعليل في تقرير الحقائق والمعتقدات، وذلك بذكر عللها؛ لما في النفوس من طبائع من أنّها "أبعثُ على قبول الأحكام المعلَّلة من غيرها"[5]، والتعليل في النحو هو"تفسير اقتراني يبيّن علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة ، فهو تفسير ؛ لأنّ التفسير هو الكشف عن المراد من اللفظ نحويًّا سواء كان ذلك ظاهرًا في المراد، أو غير ظاهر"[6]، فالتعليل عملية تتألف من ركنين : العلّة والمعلول فـ "العلّة دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نحويا، ويسميّها بعض النحاة سببًا أو وجهًا، والمعلول مدلول عليه بالعلّة المفسِّرة لحكمة المستعمل، كجر الاسم بحرف الجر"[7] .

وقد قسّم الشارح أبواب كتابه ملتزما بمنهج ابن الحاجب، فجاء على ثلاثة أقسام : قسم الأسماء، وقسم الأفعال، وقسم الحروف، وكان إذا أراد أن يعرض مسألة ما يورد نص ابن الحاجب مسبوقا بـ (قال) أو (قوله) ثم يشرحه بالتفصيل، كما اتّسم منهجه في الشرح بالوسطية من دون إخلالٍ ، وانماز بالاختصار أيضا إذ قال: "فجاء بحمد الله شرحا موافقا لما ارتضاه الأوّاء، ومخالفا لما ارتجاه الأعداء ... وبالجملة كان مختصرًا حاويًا لزبدة ما تكلّمه علماء النحو"[8]، وكان كثيرا ما يذكر العلّة للأحكام النحوية في شرحه بطريقة تجعل القارئ مقتنعًا ، ومتشوقًا في تتبع ذلك، كما عَني الشارح بذكر الخلافات بين النحويين، لا سيّما بين المدرستين البصرية والكوفية مرجّحًا ما يراه مناسبا من الآراء، وقد كان متأثرا بالنحو البصري.

تعليل بناء الفعل الماضي على حركة الفتح دون غيرها

تناول هذا المقطع من البحث علّة بناء الفعل الماضي على الفتح دون البناء على غيره ، كالبناء على الضم نحو : كتبوا ، والبناء على السكون نحو : كَتبْتُ ، وكَتبْتَ ، وكَتبْتِ ، وكتبْنَ ونحو ذلك .

الفعل هو القسم الثاني من أقسام الكلمة، وقد بيّن سيبويه(ت 180هـ) مفهومه وأقسامه بقوله:"وأمّا الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحَمِدَ، وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ "[9]، وقيل في حدّه هو: "كلمة تدل على معنى مُخْتَصّ بِزَمَان دلَالَة الإفادة"[10]، وجاء تقسيم سيبويه للأفعال إلى أزمنةٍ ثلاثة، ماضٍ، ومستقبل، وأمر[11] .

فالفعل الماضي هو" الدّال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك"[12]،وحدَّه الفاكهي (ت 972هـ) بأنَّه"كلمة دلّت وضعًا على حدث وزمان "[13]، وذهب جمهور البصريين إلى أنّ"المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف هذا هو الأصل، ثم عُرِض لبعض الأسماء علّة منعتها من الإعراب فبينت، وتلك العلّة مشابهة الحرف، وعُرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت، وتلك العلّة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلّها على أصولها مبنية؛ لأنّه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها"[14]،والبناء هو" لُزُوم آخر الْكَلِمَة بِسُكُون أَو حَرَكَة"[15]، فالفعل الماضي بقي على الأصل وهو البناء .

وجاء في تعليل الشارح لبنائه على الحركة بقوله:"وإنّما كان بناؤه على الحركة لكونه مشابهًا بالمعرب في الجملة بأن يقع موقع الخبر الذي الأصل فيه إمّا اسم، أو فعل يشبهه، فكان على الحركة تنبيهًا على ذلك الشبه، وأمّا اختصاصه بالفتح لكونه أخفّ الحركات"[16]، ويتّضح من تعليله أنّ علّة بناء الفعل الماضي هو لمشابهته المعرب في الجملة بوقوعه موقع الخبر، والذي يكون الأصل فيه أمّا اسمًا، أو فعلًا يشبهه وهو المضارع ، فالمعرب إن

كان اسمًا أو فعلًا مضارعًا معربًا تلازمه الحركة الإعرابية، ولذلك بُني الفعل الماضي على الحركة ؛ تنبيها على ذلك الشبه الذي بينه وبين المعرب من الأسماء، أو الأفعال المضارعة، أمّا علّة اختصاص بنائه بالفتح دون باقي الحركات؛ فلكونها الأخفّ فيها، فالأصل في كلّ مبني هو السكون، فلمّا بُني الفعل الماضي على الفتح خرج عن ذلك الأصل[17] .

ومن تعليلات النحويين له إذ قال سيبويه(ت180هـ) :"والفتح في الأفعال التي لم تَجْرِ مجرى المضارعة قولهم: (ضَرَبَ)، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه (فَعَلَ)، ولم يسكّنوا آخِر(فَعَلَ)لأنّ فيها بعض ما في المضارعَة، تقول:(هذا رَجلٌ ضَرَبَنَا) ، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع (ضارب) إذا قلت:(هذا رجلٌ ضاربٌ)،وتقول:(إنْ فَعَلَ فَعلتُ)، فيكون في معنى(إنْ يَفْعَلْ أفْعَلْ)،فهي(فعْلٌ)كما أنَّ المضارع (فِعْلٌ)،وقد وقعتْ موقعها في(إنْ)، ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف كما تقع المضارعَة في الوصف، فلم يسكّنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكّن ولا ما صُيِّر من المتمكّن في موضعٍ بمنزلةغيرالمتمكّن"[18]، فتعليل بناء الفعل الماضي على الفتح عند سيبويه؛ لوقوعه موقع الأسماء في الوصف، فـ(ضَرَبَنا) بموضع (ضاربٌ)،ووقوعه موقع الأفعال المضارعة في جملة الشرط، فقولك:(إنْ ضَرَبْتَ ضَربتُ) فهو في موضع (إنْ تضربْ أضربْ)، وذهب السيرافي(ت 368هـ) في تعليل بنائه على الفتح؛ كونه متوسطًا بين المضارع والأمر بقوله:"وتوسّط الفعل الماضي فنقص عن درجة الفعل المضارع لنقصان مضارعته، وزاد على فعل الأمر لما فيه من المضارعة، فلم يُسكّن كفعل الأمر لفضله عليه، ولم يعرب كالفعل المضارع لقصوره عنه، وبُني على حركة واحدة إذ كان المتحرك أمكن من الساكن"[19] .

وقد بيّن ابن الورّاق (ت381هـ) أنّ غاية ذلك هو ليكون مزية له على فعل الساكن وهو الأم، فجاء في علله قائلا :"أَنَّ الْفِعْل الْمَاضِي قد حصلت لَهُ مشابهة بِالاسْمِ من وَجه ، وَذَلِكَ فِي الصّفة نَحْو قَوْلك:(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ)، كَمَا تَقول:(مَرَرْت بِرَجُلٍ قَائِم)، وَيَقَع موقع الْمُضَارع فِي الشَّرْط كَقَوْلِك:(إنْ ضَربتَ ضَربتُ)، فَهُوَ بِمَنْزِلَة: (إنْ تضربْ أضْربْ)، وَفعل الْأَمر لَا يَقع هَذَا الْموقع، فَجُعِل للماضي مزية على فعل الْأَمر، وَلم تبلغ هَذِه المزية أَن توجب لَهُ الْإِعْرَاب، فَوَجَبَ أَن يَجْعَل الْمَاضِي حكمه بَين حكم الْمُضَارع وَبَين فعل الْأَمر فَمُنِع الْإِعْرَاب؛ لنقصه عَن الْمُضَارع، وَفُضِّل بحركة لمزيته على فعل الْأَمر"[20] .

أمّا تعليل النحويين لاختصاص بناء الماضي على الفتح فجاء على أوجه عدة منها :"قيل: لِأَن الْغَرَض بتحريكه أَن تحصل لَهُ مزية على فعل الْأَمر، وبالفتح نصل إِلَى غرضنا، كَمَا نصل بِالضَّمِّ وَالْكَسْر، إِلَّا ان الْفَتْح أخف الحركات، فَوَجَبَ اسْتِعْمَاله لخفته ، وَوجه آخر:وَهُوَ أَن الْجَرّ لما منع الْفِعْل، وَهُوَ كسر عَارض، وَالْكَسْر اللَّازم أولى أَن يمْنَع الْفِعْل، فَلهَذَا لم يجز أَن يبْنى على الْكسر، وَلم يجز أَن يبْنى على الضَّم، لِأَنّ بعض الْعَرَب تجتزئ بالضمة عَن الْوَاو، فَتَقول فِي قَامُوا: قام ... فَلَو بني على الضَّم لالتبس بِالْجمعِ فِي بعض اللُّغَات، فأسقط للالتباس، وَأسْقط الْكسر لما ذَكرْنَاهُ، فَلم يبْق إِلَّا الْفَتْح فَبنِي عَلَيْهِ"[21] .

وزَعَم الفرّاء(ت 207هـ) في تعليل بناء الفعل الماضي على الفتح بقوله:"إنَّ الفتح إنّما جاء فيه لأنّه يصير إلى حالة فيها من الفتح وهو الإسناد إلى المثنى، إذا قلت:(ضَرَبَا) ألا ترى أن الباء ها هنا لابد فيها من الفتح لوقوع الألف بعدها، فلما كان الفتح هاهنا لابد منه بُني على هذه الحركة"[22]، وقد ردّ الواسطي الضرير(ت 460هـ)عليه بالفساد؛ إذ قال:"وهذا فاسد؛لأنّ الواحد الأصل والتثنية فرع عليه، ولا يُحمَل الأصل على الفرعِ"[23]، واعترض عليه الباقولي أيضًا(ت 543هـ) بقوله:" وقد حمل الفرّاء في هذا الإسناد إلى المفرد على الإسناد إلى المثنى، والأصل لا يُحمَل على الفرع إلّا بدليل قاطع"[24] .

ومن المُحدثين من ردّ هذا القول؛ استنادًا إلى وجهة نحوية صوتية " ... ومعنى هذا أنّ الفعل الماضي جاء مبنيًّا على الفتح قبل أن يلحق به ألف الاثنين، فكيف نحكم ببنائه بحجة إلحاق ألف الاثنين به، والألف توجب فتح ما قبلها؟ كما أنّ القول بأنّ ألف الاثنين توجب فتح ما قبلها ترفضه الدراسات الصوتية الحديثة؛ لأنّ هذا يعني توالي صائتين في المقطع الصوتي"[25] .

وممّا تقدّم نجد أنّ الشارح قد تبع جمهور النحويين في مسألة بناء الفعل الماضي على الحركة ؛ إذ اعتلّ على ذلك بعلّة شبه ، فشابه المعرب في الجملة اسمًا كان أم فعلًا مضارعًا ، كما اعتلّ على اختصاص حركته بالفتحة بعلّة تخفيف ؛ لأنّها الأخف من باقي الحركات .

تعليل عدم جواز دخول (الفاء) على الفعل الماضي في جملة الجزاء من دون (قد)

عُرِف الشرط بأنّه"تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني "[26]، فجملة الشرط لا تكون إلّا بالأفعال وتعليله هو "لأنّك تُعلّق وجودَ غيرها على وجودها، والأسماءُ ثابتةٌ موجودةٌ ولا يصح تعليقُ وجودِ شيء على وجودها، ولذلك لا يلي حرفَ الشرط إلَّا الفعلُ"[27]، وجملة الشرط هي جملة مركبة من جملتين فعليتين، والأصل في الجملة الفعلية هو أن"يستقلّ الفعلُ بفاعله، نحو:(قامَ زيدٌ)،إلَّا أنّه لمّا دخل هاهنا حرف الشرط، ربط كلُّ جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة؛ نحو: المبتدأ والخبر، فكما أن المبتدأ لا يستقل إلَّا بذكرِ الخبر، كذلك الشرطُ لا يستقلّ إلَّا بذكر الجزاء"[28]، نحو:(إنْ تزرْني أُكرمْكَ)،فالإكرام يتعلق حدوثه ووقوعه بحدوث الزيارة .

قال الشارح:"وإن كان الجزاء ماضيًا في اللفظ والتقدير، ومضارعًا في المعنى، وذلك إنّما يكون استعماله بغير(قد) لفظًا، واحترز به عن مثل قوله تعالى :﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ ﴾[29] ، أو معنى واحترز به أيضًا عن مثل قوله تعالى :﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ﴾[30] ، أي فقد صدقت فيما مضى ، ومثل ذلك الصنع أمر يرجع إلى المراد، فإنّ كل موضع يراد أنّ وقوع الفعل في زمان قد مضى يقدّر بـ (قد) ليدل على ذلك ... لم يجز دخول الفاء عليه؛ لأنّ الشرط أثّر في ذلك الماضي بقلب معناه إلى الاستقبال، لعدم المانع عن ذلك مع وجود المقتضى له فكأنّه كان مضارعًا مجزومًا في التقدير، فالجزم كما ينافي الفاء في اللفظ له أيضا في التقدير، وهذا تحقيق ما يقال؛ لأنّ الارتباط المعنوي بين الشرط والجزاء يوجد بهذا الاعتبار، فيستغنى عن الارتباط اللفظي "[31] .

والشرط واحد من أساليب اللغة المتعددة إذ يعتمد على ركنين أساسيين هما : فعل الشرط، وجواب الشرط، تسبقهما أداة شرط فتحقّق الركن الأوّل قائم على تحقّق الركن الثاني، والجواب هو الذي تتم به فائدة الكلام، وقد فصّل النحويون الكلام في جملة الشرط، وأورد سيبويه في هذه المسألة النحوية صورة واحدة من صور الجواب، وهي صورة الجملة الاسميّة؛ إذ قال :"واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء فأمّا الجواب بالفعل فنحو قولك: (إن تأتني آتك)، و(إن تضربْ أضربْ)، ونحو ذلك، وأمّا الجواب بالفاء فقولك:(إن تأتني فأنا صاحبك)، ولا يكون الجواب في هذا الموضع بـ (الواو)، ولا بـ (ثم)"[32]، فالنص يشير إلى أمرين :

الأوّل: جواب الشرط يكون فعلًا كما في قوله:(إنْ تضربْ اضربْ)، فالفعل (اضرب) مضارع مجزوم جواب الشرط .

الثاني: جواب الشرط يكون جملة مقترنة بالفاء كما في قوله:(إن تأتني فأنا صاحبُك)، فالجملة الاسميّة (فأنا صاحبُك)جاءت مقترنة بالفاء في محل جزم، واقتصر سيبويه على الجملة الاسميّة المتعلقة باقترانها بجواب الشرط بالفاء ، كما لا يصلح وقوع (الواو)، و(ثم) موضع الفاء .

وعلّل السيرافي في مسألة اقتران جواب الشرط بالفاء قائلًا :" والذي أحوج إلى إدخال (الفاء) في جواب الجزاء، أن أصل الجواب أن يكون مستقبلا، لأنّه شيء مضمون فله إذا فعل الشرط، أو وجد مجزومًا ملتبسا بما قبله من الشرط، فـ (إنْ)هي التي تربط أحدهما بالآخر، ثم عرض في الكلام أن يجازى بالابتداء والخبر لنيابتهما عن الجواب، و(إنْ) لا تعمل فيهما، ولا يقعان موقع فعل مجزوم؛ فآتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر، وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب، وذلك قولك:(إنْ تزرني فعندي سعة)،و(إنْ تأتني فالمنزلُ لكَ)؛ واختاروا (الفاء) دون (الواو) ودون (ثم)؛ لأنّ حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلا؛ لأنّه بالشرط يستوجب، ومن أجل وقوعه يقع، و(الفاء) توجب ذلك لأنها في العطف بعد الذي قبله متصل به، وتركوا (الواو) لأنّها لا تدل على الترتيب، وعدلوا عن (ثم) لأنّ بينها وبين ما قبلها أكثر من مهلة (الفاء)"[33] .

كما علّل ابن جني(ت 392هـ) ذلك قائلًا:"وإنما اختاروا الفاء هنا من قبل أن الجزاء سبيله أن يقع ثاني الشرط، وليس في جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى الفاء فإن قيل:وما كانت الحاجة إلى الفاء في جواب الشرط؟ فالجواب أنّه إنّما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي قد يجوز أن يبتدأ به، فالجملة في نحو قولك: (إنْ تُحسِنْ إليّ فاللهُ يكافئُك)، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره، وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحّان إلّا بالأفعال، لأنّه إنّما يعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره، وهذا معنى لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف، بل هو من الحروف أبعد، فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره، لأن أوّله فعل، وآخره اسمان، والأسماء لا يعادل بها الأفعال، أدخلوا هناك حرفا يدل على أن ما بعده مسبب عما قبله، لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلّا في الفاء وحدها، فلذلك اختصوها من بين حروف العطف، فلم يقولوا: إن تحسن إلي والله يكافئك، ولا: ثم الله يكافئك"[34] .

وخلاصة ما سبق أنّ وظيفة الفاء هي الربط والاقتران في جملة جواب الشرط، فالجواب موضعه أن يكون ثانيًا في الجملة، ومن أجل أن يكون الجواب متصلًا بالشرط، وتحقّق المجازاة تستوجب (الفاء) في هذا الموضع دون غيرها من حروف العطف، وقال ابن الورّاق في تعليل ذلك:" وَإِنَّمَا وَجب إِدْخَال الْفَاء، لِأَن الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر جملَة تقوم بِنَفسِهَا، وَلَيْسَ لـ (إن) فِيهَا تَأْثِير؛ لِأَنَّهَا لَيست من عوامل الْأَسْمَاء فَلَو جَازَ أَن يَلِي الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر الشَّرْط، لم يعلم أَنه مُتَعَلق بِهِ، وَجَاز أَن يعْتَقد انْقِطَاعه مِمَّا قبله، فأدخلوا الْفَاء ليتصل مَا بعْدهَا بِمَا قبلهَا، وَإِنَّمَا كَانَت أولى من سَائِر حُرُوف الْعَطف؛ لِأَنَّهَا توجب أَن يكون مَا بعْدهَا عقيب مَا قبلهَا، وَلَيْسَ(الْوَاو) كَذَلِك، لِأَنَّهَا توجب الْجمع بَين شَيْئَيْنِ، وَلَا يكون لَفظهَا دلَالَة على أَن الْجَواب يسْتَحق بِوُقُوع الشَّرْط، وَلم يجز اسْتِعْمَال(ثمَّ)؛ لِأَنَّهَا للتراخي فَإِذا اعْتقد الْمَشْرُوط لَهُ تراخي الْجَزَاء عَن وُقُوع فعله، لم يحرص على الْفِعْل، فَلذَلِك لم يجز اسْتِعْمَال (ثمَّ)،واستعملت الْفَاء لما ذَكَرْنَاهُ"[35] .

وإلى هذا أشار ابن مالك(ت 672هـ) بقوله في ألفيته :

"واقرن بفا حتماً جواباً لو جُعِل شرطاً للأن أو غيرها لم ينجعل"[36]

وقد حصر ابن هشام(761هـ) مواضع الفاء الرابطة لجواب الشرط في ست مسائل في المغني[37]، ويمكن حصر مواضع اقتران الجواب بالفاء في موضعين عامّين، ويندرج تحت هذين الموضعين كلّ ما له علاقة وارتباط بهما وهما :

1- إذا كان جواب الجملة الشرطيّة جملة اسميّة .

2- إذا كان جواب الجملة الشرطيّة جملة فعلية .

فجملة الشرط الفعلية يجوز أن يكون الفعلان فيها موحدين في الزمن مضارعين مجزومين، أو ماضيين في محل جزم، أوغير ذلك كأن يقع أحدهما ماضيًا والآخر مضارعًا ، أو مضارعًا وماضيًا ، وقد أشكل النحاة على الأخير، فابن الورّاق يرى في علله أنّه من القبيح في الكلام أن يقع فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا، وتعليله له هو"أَنّ الأَصْل فِي بَاب الشُّرُوط وَالْجَزَاء أَن يَكُونَا مضارعين، كَقَوْلِك: (إِن تضربْ أضْربْ)، لِأَنّ حَقِيقَة الشَّرْط بالاستقبال، فَوَجَبَ أَن يكون اللَّفْظ على ذَلِك، وَيجوز أَن يقعا ماضيين، لِأَنّ الْمَاضِي أخف من الْمُضَارع، فاستعملوه لخفته، وأمنوا اللّبْس، إِذْ كَانَت حُرُوف الشَّرْط تدل على الِاسْتِقْبَال، وَيجوز أَن يكون الأول مَاضِيا، وَالْجَوَاب مضارعاً، وَلَيْسَ كحسن الْأَوَّلين، لِأَنَّك خَالَفت بَين الشَّرْط وَالْجَوَاب، وهما متساويان فِي الحكم وَأمّا إِنْ جعلت الشَّرْط مضارعاً، وَالْجَوَاب مَاضِيا، فَهُوَ قَبِيح ، "[38]، فأكثر النحويين يخصّون ما جاء في جملة الشرط في حال كون فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا بالضرورة، قال ابن عصفور(ت669هـ) في ذلك:"وإن كان أحدهما مستقبلًا، والآخر ماضيًا فيقدّم الماضي ويؤخّر المستقبل، نحو:(إنْ قامَ زيدٌ يقمْ عمرٌو)،ولا يقدّم المستقبل ويؤخّر الماضي إلّا ضرورة"[39]، وقد اعترض ابن مالك على مذهب النحاة في ذلك محتجًّا عليه بالفصيح من كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:"

إنْ يسمعوا سُبّةً طاروا بها فرحًا مني وما يسمعوا من صالح دفنوا"[40]

فقد أجاز ابن مالك وقوع الجواب ماضيًا لفظًا لا معنى على الرغم من تضعيف النحاة له ومستشهدًا أيضًا بما روي من قول الرسول الكريم محمد (صلّى الله عليه وآله وسلّم) :"مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ "[41] .

وقيل في تعليل امتناع دخول الفاء في جملة الجزاء بأنّه إذا"وقع الفعل الماضي جزءا وكان معناه الاستقبال بأداة الشرط لم يجز دخول الفاء، كقولك:(إنْ أكرمتَني أكرمتُك) إلّا إذا كان الجزاء الماضي المذكور مع (قد) لفظا أو معنى فيجب دخول الفاء كقوله تعالى:﴿قالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[42] ، ومثال معنى(قد) قوله تعالى:﴿ وَشَهِدَ شاهِدٌ مِنْ أَهْلِها إِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكاذِبِينَ﴾[43]"[44]، وقد احترز الشارح في هذين الموضعين؛ لأنّ مثل هذا يرجع إلى المراد من المعنى، ولأنّ فيه كلام مُقدّر وهو(فقد صدقت فيما مضى)[45]، ويعلّله بعدم جواز دخول الفاء على فعل الجزاء الماضي هو"لأنّ حرف الشرط أثّر في ذلك الماضي بقلب معناه إلى الاستقبال؛ لعدم المانع عن ذلك مع وجود المقتضى له، فكأنّه كان مضارعًا مجزومًا في التقدير، فالجزم كما ينافي الفاء في اللفظ ينافي له أيضا في التقدير، وهذا تحقيق ما يقال؛ لأنّ الارتباط المعنوي بين الشرط والجزاء يوجد بهذا الاعتبار، فيستغنى عن الارتباط اللفظي"[46] .

وتجدر الإشارة إلى أنّ فعل الجزاء قد ورد في القرآن الكريم مقرونًا بغير(قد) جامدًا غير متصرّف، واستشهد به أكثر النحويين حينما تناولوا هذه المسألة كقوله تعالى:﴿ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾[47] ، وقوله تعالى:﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[48]، وكقولك:(إن لم تكرمْني فليسَ زيد يكرمُكَ)[49]، أمّا الشارح فقد ردّ على تلك المواضع التي وردت فيها أفعالٌ ماضية غير متصرفة في جواب الشرط، معلّلا بأنّها لا تناسب الشرط بقوله: "فإن قلت:هذا منقوض بقوله تعالى : ﴿ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا﴾[50] ، فإنّ الجزاء فيه ماض بغير(قد) مع أنّ الفاء قد دخل عليه، وبمثل قولك:(إنْ لم تُكرمْني فليس زيد يُكرمُكَ)،ونحوه:(إنْ جاءَ زيدٌ فرحمه الله), قلت:المراد من الماضي ما يكون من الأفعال المتصرّفة، والسرّ فيه: أنّ غير المتصرّف لا يناسب الشرط؛ لأنّ الشرط لا يكون إلّا فعلًا خبرًا متصرفًا غير مُصدَّر بشيء من الحروف إلّا بـ (لا) و(لم)"[51] .

وصفوة القول هي أنّ الشارح قد وافق النحاة بأنّ الجزاء إذا كان ماضيًا لفظًا أو معنى لم يجز اقترانه بالفاء بغير(قد)، وخالفهم فيما إذا وقع الجزاء ماضيًا وفعله كان جامدًا غير متصرف لم يجز اقترانه بالفاء على الرغم من وروده في القرآن الكريم مقترنًا بالفاء في أكثر من موضع، فعنده الفعل الجامد لا يناسب الشرط .

الخاتمـــــــــــة ونتائج البحث

1- يُعد التعليل ظاهرة بارزة في اللغة العربية ، لا يمكن الاستغناء عنها ، فله أهميّة كبيرة في تثبيت الأحكام النحوية ، وتفسير الظواهر اللغوية ، فهو نتاج فطري لدى الإنسان ، تدعو إليه بواعث كثيرة ، ولا ينحصر بميدان واحد ، إذ لا يمكن دراسة البحث اللغوي إلّا من خلاله .

2- اهتمام ابن حاجي عوض في التعليل النحوي إلى حد لا يكاد يمر حكم ، أو تمر مسألة نحوية من دون أن يعلّها .

3- اعتمد أسلوب المحاورة بالأسئلة والأجوبة في كثير من الأحيان، إذ يقوم بشرح واسع وبيان مستفيض للعلّة النحوية بغية توضيحها وتقريبها من الأفهام .

4- وافق الشارح النحاة بأنّ الجزاء إذا كان ماضيًا لفظًا أو معنى؛ لم يجز اقترانه بالفاء بغير(قد)، وخالفهم فيما إذا وقع الجزاء ماضيًا وفعله كان جامدًا غير متصرف لم يجز اقترانه بالفاء .

5- غلبت على الشارح نزعته البصرية، وظهر ذلك من خلال ترجيحه للمذهب البصري في كثير من المسائل التي عرض الخلاف فيها .

6- كان متابعًا لابن الحاجب في تقسيم أبواب كتابه .

الهوامش

---

[11]) الصحاح مادة :علل 1773/5

[2]) الكليّات 439 .

[3]) الأنفال :68

[4]) المصدر نفسه 294 .

[5]) معترك الأقران 282/1 .

[6]) نظرية التعليل النحوي 29 .

[7]) المرجع نفسه 30 .

[8]) شرح الكافية لابن حاجي عوض 201 -202 .

[9]) الكتاب 12/1 .

[10]) رسالة الحدود 67 .

[11]) ينظر : شرح كتاب سيبويه 17/1 - 18 .

[12]) شرح المفصّل 207/4 .

[13]) شرح كتاب الحدود 98 .

[14]) الإيضاح في علل النحو : 77.

[15]) رسالة الحدود 67 .

[16]) شرح الكافية لابن حاجي عوض 982 .

[17]) ينظر : الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري 34 .

[18]) الكتاب 16/1 ، وينظر : المقتضب 2/2 .

[19]) شرح السيرافي 1/ 77 .

[20]) علل النحو 148 .

[21]) المصدر نفسه والموضع نفسه ، وينظر : شرح السيرافي 77/1 - 78 .

[22]) رأي الفرّاء في : شرح اللّمع للباقولي 1/ 206 .

[23]) رأيه في الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري 35 ، وينظر : وفيات الأعيان 113/2 .

[24]) : شرح اللّمع للباقولي 1/ 206 .

[25]) الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري 35 .

[26]) التعريفات 125 .

[27]) شرح المفصّل 121/5 .

[28]) المصدر نفسه 230/1 .

[29]) يوسف : 77 .

[30]) يوسف : 26 .

[31]) شرح الكافية لابن حاجي عوض 1022 .

[32]) الكتاب 63/3 .

[33]) شرح السيرافي 264/3 .

[34]) سر صناعة الإعراب 263/1 - 264 .

[35]) ينظر : علل النحو 440 .

[36]) ألفية ابن مالك 58 .

[37]) ينظر : مُغني اللبيب 217 .

[38]) علل النحو 439 .

[39]) شرح جمل الزجّاجّي 2/ 315 ، وينظر : شرح الكافية الشافية 1584/3 .

[40]) شرح الكافية الشافية 1586/3 ، والبيت من البسيط، وهو لقعنب ابن أم صاحب ، في المعجم المفصّل في شواهد العربية ، وفي رواية أخرى : إن يسمعوا (ريبةً) ... ينظر : شرح ديوان الحماسة 1013 للأصفهاني .

[41]) صحيح البخاري 16/1 ، رقم الحديث 35 في باب: قيام ليلة القدر من الإيمان، وينظر: شرح الكافية الشافية 1586/3 .

[42]) يوسف : 77 .

[43]) يوسف : 26 .

[44]) الكناش في فني النحو والصرف 26/2 .

[45]) ينظر : شرح الكافية لابن حاجي عوض 1022 .

[46]) المصدر نفسه والموضع نفسه ، وينظر : شرح التسهيل 93/4 ، ومغني اللبيب 218 .

[47]) النساء :19 .

[48]) البقرة : 271 .

[49]) ينظر : شرح التسهيل 76/4 ، وارتشاف الضرب 4/ 1873 ، ومغني اللبيب 217 ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 4340/9 .

[50]) النساء : 19 .

[51]) شرح الكافية لابن حاجي عوض 1022 .

المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم .

أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت543هـ)، *شرح اللّمع في النحو للأصفهاني* ، السعودية، دار الثقافة والنشر بالجامعة ، 1990م .

أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان* ، بيروت ، دار صادر .

أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، *سر صناعة الإعراب* ، لبنان ـ بيروت ، دار الكتب العلمية ، 2000م .

أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه (ت732هـ) ، *الكناش في فني النحو والصرف* ، بيروت ـ لبنان ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ،2000م .

أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، *الإيضاح في علل النحو* ، بيروت، دار النفائس ،1986م .

أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب* ، القاهرة ، مكتبة الخانجي (1998م) .

أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ) ، *شرح كتاب سيبويه* . بيروت ـ لبنان ، دار الكتب العلمية ، 2008م .

أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي(ت256هـ) ، ، *صحيح البخاري* ، بيروت ، دار طوق النجاة .

أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت 421 هـ) ، *شرح ديوان الحماسة* ، بيروت ـ لبنان ، دار الكتب العلمية ، 2003م .

أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) ، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية* ، بيروت ، دار الملايين ،1987م .

أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ) ، *الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية* ، بيروت ، مؤسسة الرسالة .

جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت672هـ) ، *شرح الكافية الشافية* ، مكة المكرمة، جامعة أم القرى ، 1982م .

حسن خميس الملخ ، *نظرية التعليل النحوي* ، عمان، دار الشروق ، 2000م .

د. إميل بديع يعقوب ، *المعجم المفصّل في شواهد العربية* ،بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية 1996م .

د. محمد فاضل صالح السامرائي ، *الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري* . عمّان، دار عمّان ، 2009م .

سرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) ، *شرح المفصّل للزمخشري* . بيروت ـ لبنان ، دار الكتب العلمية ، 2001م .

صلاح الدين الزعبلاوي ، *دراسات في النحو* ، موقع اتحاد كتاب العرب .

عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، *معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)*، بيروت ـ لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1998م .

عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ) ، *أسرار العربية* ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، 1999م .

عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢ هـ) ، *شرح كتاب الحدود في النحو* . القاهرة ، مكتبة وهبة ، 1993م .

عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، دمشق ، دار الفكر، 1985م

علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ) ، *رسالة الحدود* ، عمان ، دار الفكر .

علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ) ، *التعريفات* ، لبنان ـ بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1983م .

عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، *الكتاب* ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، 1988م .

لأبي الحسن ابن خروف (ت609هـ) ، *شرح جمل الزجاجي* ، جدة ـ أم القرى ، 1418هـ .

محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) ، *علل النحو* ، الرياض ـ السعودية ، مكتبة الرشد ، 1999م .

محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، *شرح تسهيل الفوائد* ، هجر للطباعة والنشر، 1990م .

محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، *ألفية ابن مالك* ، دار التعاون .

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، *المقتضب* ، بيروت ، عالم الكتب .

محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد* ، مصر ـ القاهرة : دار السلام ، 1428 هـ .

يعقوب بن احمد بن حاجي عوض(ت845هـ) *شرح كافية ابن الحاجب* ، المنصورة ، مكتبة الإيمان .

المستخلص باللغة الانكليزية

Abstract

The justification is a prominent feature in the grammatical lesson, and an important feature of its method, and it has importance in explaining the rules and standards. Many linguists and grammarians have come to rely on justification in their rulings and issues. Some grammarians have been more concerned with the cause than with grammar itself, and it has become a kind of mental sport in which linguists and grammarians compete. The book Sharh al-Kafiya by Ibn Haji Awad came full of grammatical justifications, as the study aimed to shed light on this great book, and highlight this aspect of it, making the built-in verbs the subject of the research .